المستخلص

للتشريعات الجنائية دور مهم وفعال في حماية المصالح بشقيها العامة والخاصة فالأولى تهدف الى حماية النظام والأمن الاجتماعي من خلال تجريم الافعال التي تؤثر على جميع افراد المجتمع أما الثانية أي المصلحة الخاصة تتمثل في الحفاظ على الفرد وضمان عدم التعدي على كرامته وتقييد حريته الا في حالات محددة مسبقا وبنص القانون.ان الغاية من تجريم عقوق الوالدين جاء لحماية المصلحتين معاً أي المصلحة العامة ,التي تمثل حماية كيان الأسرة والحفاظ عليها من التفكك والأنهيار كونها الأساس في استقرار المجتمع وايضاً حماية المصلحة الخاصة ,التي تمثل حماية الوالدين وعدم التعدي عليهم ومعاملتهم بالاحترام والاحسان. لذا فتلك الحماية لا تقتصر على الأبوين فقط ,وانما تمتد لحماية النظام الاجتماعي بشكل عام.

إن جريمة عقوق الوالدين تعد من الجرائم العمدية التي يرتكبها الأبن العاق تجاه والديه فتلك الجريمة تأخذ صور عدة منها ما يتمثل في كل فعل أو قول يتأذى به الابوين من ولدهما كالضرب او الطرد وايضا عدم ابداء الاحترام وتوجيه الاهانة لهما وعدم اطاعتهم او الإستماع لكلامهما ,أو ألأنفاق عليهم ومساعدتهم أو قد يصل الامر بالأبن العاق في بعض الاحيان الى اسوء من ذلك فيقدم على قتلهم والتخلص منهم,وذلك يعد اقصى انواع العقوق ؛لأنه لاينم الاعن شخصية اجرامية خطرة جدا يتسم بها الأبن العاق فلا يقوم بهذا الفعل الا من تجرد من جميع القيم الانسانية والاخلاقية.

إن أهمية الدراسة تكمن في عدة جوانب الأول يمثل الجانب الاخلاقي الذي يحتم على الأبن رعاية والديه وعدم التعدي عليهم وأيضا تبرز الأهمية في المكانه التي تحتلها الاسرة, لأن الأخيرة تعد النواة والأساس في المجتمع فأذا فسدت او انهارت فأن ذلك يلقي بظلاله على جميع افراد المجتمع وهذا ماأخذت به الحضارات القديمة والاديان السماوية ولاسيما ديننا الأسلامي الذي كان له الدور الكبير للحث على بر الوالدين وعدم التعدي عليهما ومنع تلك الظاهرة السيئة . أما الجانب الثاني من دراستنا فيبين العقوبات,التي تفرض على الأبن الذي يعتدي على والديه وأيضا أثبات أرتكاب تلك الجريمة وهل يتطلب دلائل واضحة تثبت حدوث فعل العقوق بحق الوالدين مع بيان موانع المسؤولية الجزائية التي قد تمنع العقوبة بحق الجاني. وتوضيح موارد النقص ومواطن القصور و الثغرات في نص جريمة عقوق الوالدين ومحاولة ايجاد الحلول لذلك.